



Distr.
GENERAL

ICCD/CRIC(7)/2/Add.7
17 September 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

اتفاقية مكافحة التصحّر



لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة السابعة

اسطنبول، ٣-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال

الخطة وإطار العمل الاستراتيجيان للسنوات العشر

من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية

مؤشرات ورصد الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين

للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية

الخطة وإطار العمل الاستراتيجيان للسنوات العشر

من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية

مذكرة أعدتها الأمانة*

إضافة

مؤشرات ورصد الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين

للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية

* تأخر تقديم هذه الوثيقة كي تؤخذ في الاعتبار المشاركات الواردة من الأطراف حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

موجز

دعا مؤتمر الأطراف، بموجب مقرره م/٣-أ-٨، الأطراف والبلدان المشمولة بمرفقات التنفيذ الإقليمي إلى وضع مؤشرات ذات صلة على الصعيدين الوطني والإقليمي لتنفيذ الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (الاستراتيجية)، كي تنظر فيها لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في دورتها السابعة.

وتحوي هذه الوثيقة موجزاً للمشاركات التي تقدمت بها الأطراف حتى تاريخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، في حين نُشرت النصوص الكاملة لهذه المشاركات على موقع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على شبكة الإنترنت.

وقد جمعت الوثيقة آراء متباينة جداً أبداها الأعضاء، وبخاصة عن اختيار المؤشرات وبدائلها. ولم تعبر الأطراف دائماً عن وجهات نظرها بشأن مدى قابلية المؤشرات المقترحة للتطبيق على الصعيد الإقليمي. بيد أن الأطراف وافقت على أنه ينبغي وضع مجموعة محدودة من المؤشرات المتفق عليها ودمجها في نظام استعراض بسيط وفعال لتنفيذ الاستراتيجية.

وقد ترغب لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في دورتها السابعة في أن تنظر في هذا الخيار المقدم في الوثيقة، وأن تطلب إلى الأمانة التوفيق بين آراء الأطراف وأن تعد حسب الاقتضاء، بما في ذلك عن طريق الخبرة الفنية المتخصصة وثيقة موحدة كي تنظر فيها اللجنة في دورتها الثامنة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	١ - ٤ معلومات أساسية
٥	٥ - ١١ تعليقات عامة
٦	١٢ - ١١١ تعليقات محددة على مشروع المؤشرات
٦	١٢ - ٢٧ ألف - الهدف التنفيذي ١: الدعوة وإذكاء الوعي والتثقيف
٩	٢٨ - ٥٢ باء - الهدف التنفيذي ٢: إطار السياسات العامة
١٣	٥٣ - ٨٣ جيم - الهدف التنفيذي ٣: العلم والتكنولوجيا والمعرفة
١٨	٨٤ - ٩٤ دال - الهدف التنفيذي ٤: بناء القدرات
٢٠	٩٥ - ١١١ هاء - الهدف التنفيذي ٥: التمويل ونقل التكنولوجيا
٢٣	١١٢ - ١١٥ رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

أولاً - معلومات أساسية

١- دعا مؤتمر الأطراف، بموجب مقرره م/٣/أ-٨، الأطراف والبلدان المشمولة بمرفقات التنفيذ الإقليمي إلى وضع مؤشرات ذات صلة على الصعيد الوطني والإقليمي لتنفيذ الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (الاستراتيجية)، كي تنظر فيها لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في دورتها السابعة^(١). كما يطلب المؤتمر، بموجب المقرر نفسه، إلى الأمين التنفيذي تجميع هذه المؤشرات بغية تنسيقها حسب الاقتضاء.

٢- وفي هذا الصدد، يُذكر أن المرفق الثاني للوثيقة ICCD/COP(8)/10/Add.2 يحتوي على مشروع المؤشرات^(٢) للأهداف التنفيذية للاستراتيجية حسب الاقتراح المقدم من رئيس الفريق الحكومي الدولي العامل بين الدورات. ومشروع المؤشرات هذا لم تدعمه الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف (مؤتمر الأطراف ٨)، ولكنه كان بمثابة مرجع للأطراف في الرد على طلب مؤتمر الأطراف المذكور آنفاً.

٣- وفي أواخر أيار/مايو ٢٠٠٨، طلبت الأمانة إلى الأطراف تقديم آرائها وتعليقاتها بشأن مؤشرات تنفيذ الاستراتيجية، كما عيمنت نسخة مشروحة من المرفق الثاني المشار إليه أعلاه. وحتى ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٨، تلقت الأمانة مشاركات من ٤١ من الأطراف^(٣) ومراقب خاص واحد^(٤).

٤- وتحتوي هذه الوثيقة على موجز للمشاركات الواردة من الأطراف، في حين نُشرت النصوص الكاملة لهذه المشاركات على موقع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على شبكة الإنترنت: <http://www.unccd.int/cop/cric/7/indicators.php>.

(١) تجدر ملاحظة أنه طُلب إلى لجنة العلم والتكنولوجيا بموجب المقرر نفسه إعداد مقترحات عن أفضل السبل لقياس الأهداف الاستراتيجية ١ و ٢ و ٣ للاستراتيجية. ولم يتضمن المقرر م/٣/أ-٨ أية أحكام بشأن وضع مؤشرات فيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي ٥.

(٢) يُستعمل مصطلح "مشروع المؤشرات" بصورة ثابتة في الوثيقة لغرض الإشارة إلى المؤشرات التي اقترحتها رئيس الفريق الحكومي الدولي العامل بين الدورات في المرفق الثاني للاستراتيجية.

(٣) إثيوبيا، وإريتريا، وأستراليا، وإسرائيل، وأفغانستان، واندونيسيا، وأوزبكستان، وإيطاليا، وبلغاريا، وبنما، وبنين، وبوتان، وبوركينا فاسو، وبولندا، وبيرو، وبيلاروس، وتركيا، وتوغو، وجامايكا، وجزر القمر، والجماعة الأوربية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والرأس الأخضر، سري لانكا، والسلفادور، والسنغال، وسوازيلند، وغينيا الاستوائية، وغينيا، والفلبين، وكندا، وكينيا، ولبنان، ومالي، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، والنيجر، واليابان.

(٤) الأرض الفلسطينية المحتلة.

ثانياً - تعليقات عامة

٥- وردت آراء متباينة جداً من الأطراف، لا سيما فيما يخص اختيار المؤشرات وبدائلها. واقترح بعض البلدان صيغاً جديدة من المؤشرات بالمقارنة بتلك التي اقترحتها رئيس الفريق الحكومي الدولي العامل بين الدورات.

٦- وبصورة عامة، أُثني على عمل الفريق الحكومي الدولي العامل بين الدورات على الرغم من وجود العديد من التعليقات على الصياغة الحالية للنتائج، كما وردت في الاستراتيجية واعتمدها الأطراف. وربما حسدت هذه التعليقات الحاجة إلى فهم عام وعميق للنتائج الإجمالية المتوقع تحقيقها بتنفيذ الاستراتيجية من أجل تحديد المؤشرات الأنسب والأوثق صلة بالموضوع.

٧- ورأت الأطراف أن تقييم الأهداف التنفيذية للاستراتيجية يمكن أن يكون نوعياً أو كمياً حسب طبيعة البيانات والمعلومات المتاحة. ولا بد من التمثيل العادل لكل من المؤشرات النوعية والكمية، مع مراعاة الهياكل المؤسسية والتقنية والقدرات الموجودة في البلدان الأطراف.

٨- كذلك تفاوتت الآراء إلى حد بعيد بشأن خطوط الأساس. وذكر عدد من البلدان أنه ينبغي تحديد خطوط أساس لجميع المؤشرات من أجل قياس التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية، وأن دورة الإبلاغ الثالثة^(٥) وفرت بالفعل أرضية صلبة من حيث إتاحة البيانات التي يمكن الاستفادة منها. وفضلت بلدان أخرى وضع خطوط أساس سليمة لدورة الإبلاغ التالية، بعد أن يكون تم الاتفاق على مبادئ توجيهية ومؤشرات خاصة بالإبلاغ. كما ذكر أن استعمال خطوط الأساس والمؤشرات سيستلزم تحديد الأهداف.

٩- ولم تعرب جميع الأطراف عن آرائها بشأن قابلية المؤشرات المقترحة للتطبيق على الصعيد الإقليمي. وقد تتطلب هذه المسألة المزيد من النظر.

١٠- وفيما يخص وسائل التحقق، اقترح بعض المشاركين تعيين فريق خبراء مستقل للمساعدة في استعراض المؤشرات. وذكرت أخرى بأن الموضوعية المطلوبة في التقييمات يمكن تحقيقها عن طريق اختيار المؤشرات الصحيحة والبيانات الموثوقة.

١١- وفيما يتعلق بمشروع المؤشرات التي اقترحتها رئيس الفريق الحكومي الدولي العامل بين الدورات وعملية الاستعراض والرصد بصورة عامة، يمكن إنجاز تعليقات الأطراف فيما يلي:

(أ) ثمة حاجة إلى إدماج مؤشرات الأداء في الهيكل العام لاستعراض تنفيذ الاستراتيجية، بما في ذلك المبادئ التوجيهية لتقديم التقارير الوطنية وعناصرها الرئيسية، ونظام الاستعراض والرصد على الصعيدين الوطني والدولي والكيانات المكلفة بهذه المهام، بما في ذلك الهيئات الفرعية لمؤتمر الأطراف، ونهج الإدارة القائمة على النتائج المعتمد من أجل مؤسسات الاتفاقية؛

(٥) يلاحظ وجود تشابه بين المؤشرات التي اقترحتها رئيس الفريق الحكومي الدولي العامل بين الدورات وتلك المستعملة في دورات الإبلاغ السابقة.

(ب) ينبغي وضع نظام استعراض بسيط وفعال. ويُذكر، في هذا الصدد، أن تقديم التقارير عن تنفيذ الاستراتيجية واستعراض التنفيذ فيما يتصل بـ ٢١ من النتائج والمؤشرات قد يشكلان عملية معقدة ومكلفة للغاية. ويمكن الحصول على نتائج مماثلة باستعمال عدد محدود من المؤشرات المحددة الأهداف، بينما يمكن التعامل مع بعض النتائج بمؤشر واحد أوسع نطاقاً؛

(ج) ينبغي استعمال مجموعة محدودة من المؤشرات المتفق عليها كي تتسنى المقارنة فيما بين البلدان والمناطق، مع إتاحة مجال محدود للتباينات من حيث المعايير والإجراءات. وينبغي توثيق التباينات بالكامل؛

(د) نظراً إلى طبيعة التصحر وتردي الأراضي، فإن البيانات والمعلومات المستعملة لوضع المؤشرات ينبغي أن تكون سهلة من حيث جمعها والتحقق منها. ويمكن أن تكون المؤشرات غير المباشرة أو البديلة أكثر فعالية وتتمتع بقدر أكبر من حيث كفاءة التكلفة مقارنة بالمقاييس المباشرة، كما أنها تحدد بشكل أفضل النتيجة المطلوب تقييمها. ويمكن أن توفر المؤشرات البديلة كذلك معلومات أكثر موضوعية مقارنة بالمقابلات والدراسات الاستقصائية التي يجريها الخبراء؛

(هـ) ينبغي مراعاة الوضع القانوني للمؤشرات ودور وقدرة مراكز التنسيق عند اختيار مجموعة المؤشرات؛

(و) لا تزال الصلة مفقودة بين أداء الاستراتيجية (الكيفية التي تُنفذ بها الاستراتيجية عن طريق تقديم النواتج ذات الصلة في الوقت المناسب) وأثرها في مكافحة التصحر وتردي الأراضي (تأثير أهدافها التنفيذية ونتائجها في تعزيز تنفيذ الاتفاقية). فالغالبية في التركيز على مؤشرات الأداء لن تؤدي سوى إلى الإلهاء عن الهدف الفعلي للاستعراض؛

(ز) ثمة حاجة كذلك إلى منهجية وإجراءات علمية راسخة من أجل إضفاء المصدقية الكاملة على عملية الاستعراض والرصد. ودعت الأطراف إلى مشاركة لجنة العلم والتكنولوجيا بفعالية أكبر في عمليتي اختيار المؤشرات واستعراض المعلومات كلتاهما، لا سيما وأنها متصلة بالهدف التنفيذي ٣. وسيكون دعم اللجنة مطلوباً كذلك لتحديد معايير مشتركة وثابتة للرصد والتقييم. وعلى نحو مماثل، اقترح طلب مساعدة الآلية العالمية بشأن الهدف التنفيذي ٥.

ثالثاً - تعليقات محددة على مشروع المؤشرات

ألف - الهدف التنفيذي ١: الدعوة وإذكاء الوعي والتثقيف

النتيجة ١-١: إبلاغ الفئات المعنية الرئيسية على الصعيد الدولي والوطني والمحلي على نحو فعال بمسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف وأوجه تفاعلها مع التكيف مع تغير المناخ/تخفيف آثار تغير المناخ وحفظ التنوع البيولوجي.

١٢- لاحظ بعض الأطراف أن النتيجة ١-١ لا تتماشى تماماً مع الهدف التنفيذي ١ لأنها تتناول مسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف وأوجه تفاعلها مع تغير المناخ والتنوع البيولوجي.

١٣- وأشارت أطراف أخرى إلى أن كلا من "العمليات" و"الجهات الفاعلة" مستهدف في الهدف التنفيذي ١. والأساس المنطقي لذلك هو أن "الجهات الفاعلة" يجب التأثير عليها حتى تنفذ "عمليات" تجعل الناس على وعي بضرورة

"التصدي بشكل ملائم" للتصحر/تردي الأراضي والجفاف. وثمة حاجة إلى تعريف "أصحاب المصلحة" أو "الجهات الفاعلة" بشكل أفضل.

١٤ - ولاحظت أطراف أخرى أنه حتى إبلاغ المعلومات وزيادة الوعي بشكل فعال لن يضمننا تنفيذ عمليات التصدي بشكل ملائم للتصحر/تردي الأراضي والجفاف.

مشروع المؤشر نون - ١: النسبة المئوية لأصحاب المصلحة على الصعيد الدولي والوطني والمحلي المدركين لمسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف وأوجه تفاعلها مع تغير المناخ والتنوع البيولوجي.

١٥ - ورأى بعض الأطراف أن المؤشر ينبغي أن يجسد كذلك الأنشطة على مستوى القاعدة لقياس مدى فعالية الإجراء، كما اقترح وضع مؤشر إضافي لهذا الغرض. وفي هذه الحالة بالتحديد، عُرِّف "الوعي" بأنه "معرفة الجهات أو الجماعات الاجتماعية الفاعلة المعنية بالمشكلة وآثارها".

١٦ - وجرى كذلك تناول درجة تعقيد قياس الوعي الجماهيري بهذا الموضوع. واقترح بعض الأطراف إجراء دراسات استقصائية وطنية؛ وفضلت أخرى استهداف الجهات الحكومية ومؤسسات البحث والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، لأن ذلك سيكون أيسر وعلى نفس القدر من الفعالية. بيد أن بعض البلدان الأطراف ترى أن القياس عن طريق إجراء المقابلات مكلف، وحاجت بأنه من الصعوبة بمكان الحصول على معلومات مفيدة عن طريق المقابلات بصفة مستمرة.

١٧ - وذكر بعض البلدان أن قياس "الوعي" أمر صعب و/أو غير واقعي. وإذا ما احتُفظ بمشروع المؤشر هذا، سيكون من الأفضل، بناء على ذلك، التركيز على فعالية إبلاغ المعلومات بدلا من مستوى الوعي. وأعربت بلدان أخرى عن رأي مفاده أنه ينبغي قياس الوعي من حيث أثره على ما يُتخذ من إجراء مثل تخصيص الموارد للتصدي للتصحر/تردي الأراضي والجفاف، أو عدد المقالات الصحفية وبرامج الراديو والتلفاز التي تتطرق لمسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف. ورأت الأطراف ضرورة تحديد خط أساس من أجل قياس التقدم المحرز على الصعيد الوطني وإتاحة فرصة المقارنة فيما بين البلدان.

١٨ - واقترح بعض الأطراف مؤشرات بديلة: "عدد من المسائل المتصلة بالتصحر/تردي الأراضي والجفاف في النقاش العام بشأن البيئة والتنمية المستدامة"، و"إدراج التصحر/تردي الأراضي والجفاف في الوثائق المتعلقة بالسياسات العامة"، وعدد من التقارير والبلاغات والإعلانات المشتركة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين على جميع المستويات، و"عدد من الاجتماعات تُنظم لأصحاب المصلحة الوطنيين، وحجم الأنشطة التي يمكن الاضطلاع بها من حيث أوجه التفاعل بين تغير المناخ والتصحر".

النتيجة ١-٢: تناول مسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف في إطار المنتديات الدولية ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك المنتديات المتعلقة بالتجارة الزراعية، والتكيف مع تغير المناخ، وحفظ التنوع البيولوجي واستغلاله استغلالاً مستداماً، والتنمية الريفية، والتنمية المستدامة، والحد من الفقر.

١٩ - شكك أحد الأطراف في حقيقة أن النتيجة ١-٢ تلمح إلى "التكيف مع تغير المناخ"، في حين أنه ينبغي النظر بنفس القدر في مسألة "التخفيف" (أي احتجاز الكربون عن طريق التحريج).

مشروع المؤشر نون - ٢: النسبة المئوية للوثائق والقرارات الدولية الرسمية التي تحوي بيانات واستنتاجات وتوصيات واقعية عن مسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف.

٢٠ - واقترح عدد قليل من الأطراف إمكانية الاستعاضة عن عبارة "النسبة المئوية" بكلمة "عدد".

٢١ - ورأت بعض الأطراف أن المؤشر ينبغي أن يتضمن وثائق على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي. وذكرت أخرى أنه ينبغي وضع إطار مرجعي وإطار زمني، بما في ذلك عن طريق قاعدة بيانات للوثائق والمشاريع والبرامج والأحداث الدولية ذات الصلة. وتباينت آراء الأطراف إلى حد بعيد بشأن هذه المسألة؛ فقد رأى بعض البلدان أنه يمكن تكليف الأمانة أو شركة مستقلة باختيار المصادر الوثائقية، في حين أكدت بلدان أخرى بشدة أن أمر الاختيار يعود فقط لمراكز التنسيق الوطنية.

٢٢ - ووفقاً لأطراف بعينها، فإن اختيار المصادر الوثائقية التي سُنظر فيها ينبغي أن يجري سنوياً بصورة منهجية، كما يمكن أن تبدأ عملية الحصر بالمؤسسات والمنظمات الرئيسية ومن ثم يجري توسيعها. وترى أطراف أخرى أنه ينبغي تحاشي توسيع نطاق عملية الحصر. وعلى أية حال، يبدو أن المعايير الموضوعية لتحديد الكلمات الرئيسية والمراجع الأساسية أمر مطلوب.

٢٣ - واقترح بعض الأطراف مؤشراً إضافياً هو: "تقييم المشاركة العلمية في مسألة التصحر وتجسيد ذلك في المحافل السياسية من أجل تقييم الصلة بين المجتمعات وزيادة الدعم العلمي الممكن للاتفاقية".

النتيجة ١-٣: زيادة انخراط منظمات المجتمع المدني والأوساط العلمية في الشمال والجنوب باعتبارها من أصحاب المصلحة في العمليات المتعلقة بالاتفاقية، وتناولها مسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف في مبادراتها المتعلقة بالدعوة وإذكاء الوعي والتثقيف.

٢٤ - وأكد بعض البلدان أن هذه النتيجة تحتوي على إجراءات مختلفين وتتطلب مؤشرين مستقلين: "الانخراط كأصحاب مصلحة في العمليات المتعلقة بالاتفاقية"، و"تناول مسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف في مبادراتها المتعلقة بالدعوة وإذكاء الوعي والتثقيف". كما أن عبارة "العمليات المتعلقة بالاتفاقية" تحتاج إلى تعريف أفضل.

مشروع المؤشر نون - ٣: عدد ونوع ومجال الأعمال التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني ومؤسسات العلم والتكنولوجيا فيما يتصل بالتصحر/تردي الأراضي والجفاف (الدعوة وإذكاء الوعي والتثقيف)

٢٥ - ورأت الأطراف أن كثير من مؤسسات العلم والتكنولوجيا غالباً ما لا تشارك في أنشطة الدعوة وإذكاء الوعي بل في أنشطة التثقيف. ويمكن تقييم كثافة أنشطتها بعدد الأوراق التي استعرضها الأقران على الرغم من أنها تتداخل مع مشروع المؤشر نون - ١٠. ويجب التعبير عن الزيادة في الحجم من حيث الكمية (أي من حيث عدد المنظمات وعدد الأنشطة المختلفة والأموال المستثمرة في هذه الأنشطة). وأثير تساؤل عما إذا كان بإمكان هذا المؤشر أن يجسد بالفعل حجم الأنشطة الميدانية وأثرها.

٢٦- وقد اتفق جميع الأطراف تقريباً على أهمية تقييم مشاركة منظمات المجتمع المدني، ولكنها ذكرت أنه ينبغي مقارنة تكلفة هذا التقييم بقيمة النتائج المحققة. وفي هذا الصدد، سيتطلب الأمر مؤشراً محدداً لنشاط منظمات المجتمع المدني، على الرغم من أنه سيكون من الصعب قياس هذا النشاط.

٢٧- وأكدت الأطراف على أنه بما أن تقييم النمو في حجم الدعوة وإذكاء الوعي والتثقيف مؤشر وطني، ينبغي أن تتولى ذلك المؤسسات القطرية.

باء - الهدف التنفيذي ٢: إطار السياسات العامة

النتيجة ٢-١: تقييم العوامل المؤثرة سياسياً ومؤسسياً ومالياً واجتماعياً واقتصادياً في التصحر/تردي الأراضي والحوجز التي تعوق الإدارة المستدامة للأراضي، والتوصية بالتدابير المناسبة لإزالة هذه الحواجز.

مشروع المؤشر نون - ٤: النسبة المئوية للبلدان الأطراف المتأثرة التي أجرت تقييماً للعوامل المؤثرة سياسياً ومؤسسياً ومالياً واجتماعياً واقتصادياً في التصحر/تردي الأراضي وللحوجز التي تعوق الإدارة المستدامة للأراضي، وأوصت بالتدابير المناسبة لإزالة هذه الحواجز.

٢٨- ولاحظت الأطراف أن عدم ذكر الإدارة المستدامة للأراضي في الهدف التنفيذي - ١ ينطوي بدهاءة على أنها لن تكون بحاجة إلى إذكاء الوعي والدعوة والتثقيف. وعلى العكس من ذلك، يتطلب هذا المفهوم المعقد توعية من نوع خاص قبل إزالة أي من الحواجز التي تعوق تطبيقه. والحاجز الرئيسي أمام اعتماد تدابير الإدارة المستدامة للأراضي هو عدم الاعتراف بأن التنوع البيولوجي والنظم البيئية يكتسيان أهمية بالغة بالنسبة للمجتمعات المحلية في الأراضي الجافة والتي تعتمد على إنتاجية الأراضي. وكذلك فإن الجمع بين مشكلة متعددة الأوجه (التصحر) وحل عام (الإدارة المستدامة للأراضي) أمر غير ملائم. ولا يمكن اعتماد تدابير الإدارة المستدامة للأراضي إلا بعد إزالة العوامل المؤثرة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.

٢٩- وأشار بعض الأطراف إلى الحاجة إلى توضيح تعريفي "تقييم" و"تدابير ملائمة لإزالة الحواجز" من أجل تطبيق هذا المؤشر. كما يتطلب الأمر دراسة معينة تجريبها هيئة مستقلة على عينة ممثلة (تستهدف الحكومات الوطنية والمحلية والهيئات العلمية والمنظمات غير الحكومية). ومن الضروري جمع معلومات نوعية، بما في ذلك عن المنهجية المستعملة، مع مراعاة قدرتها على التمييز بين أنشطة الهيئات التابعة للحكومات الوطنية/المحلية والأنشطة التي تضطلع بها الجهات الفاعلة الأخرى، فضلاً عن وجود إطار تشريعي ملزم قانوناً.

٣٠- وفي هذا الصدد، وردت الإشارة إلى ضرورة تقييم السياسات، بوصف ذلك من التدابير الرئيسية لإزالة الحواجز التي تعوق الإدارة المستدامة للأراضي. وتترع الحكومات إلى الإعلان عن اعتماد سياسات جديدة، ولكنها تقدم معلومات قليلة عن تطبيقها وعن النتائج المحققة. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا يسجل المؤشر سوى الإجراءات المستمرة والدائمة. واقترح أحد الأطراف دورة تقييم من أجل إعادة النظر في العوامل المؤثرة مقابل فعالية التدابير المعتمدة لإزالة الحواجز.

٣١- ورأى عدد من الأطراف أن تطبيق المؤشر يتطلب تحديد مجموعة من المعايير ومنهجية مشتركة لم تُحدد حتى الآن. وبالتالي، فإن فائدة هذا المؤشر ستكون محدودة على الصعيد الإقليمي.

٣٢- وذكرت أطراف أخرى أن ثمة حاجة إلى مؤشرات معينة للعمليات الثلاثة المتتالية وهي: (١) تحديد العوامل المؤثرة الاجتماعية - الاقتصادية غير المباشرة المتصلة بالسياسات؛ (٢) صياغة التدابير المتصلة بالسياسات لإزالة الحواجز؛ (٣) تنفيذ السياسات.

النتيجة ٢-٢: قيام البلدان الأطراف المتأثرة بتنقيح برامج عملها الوطنية لوضعها في شكل وثائق استراتيجية مستندة إلى معلومات أساسية بيوفيزيائية واجتماعية واقتصادية، وإدراجها في سياق أطر متكاملة للاستثمار.

مشروع المؤشر نون - ٥: عدد البلدان الأطراف المتأثرة التي قامت بتنقيح برامج عملها الوطنية لوضعها في شكل وثائق استراتيجية وإدراجها في تخطيط التنمية وفي الخطط والسياسات القطاعية والاستثمارية ذات الصلة.

٣٣- وتساءل أحد البلدان عن مدى صلة النتيجة ٢-٢ بالموضوع، إذ إن برامج العمل الوطنية تستند أصلاً إلى معلومات أساسية بيوفيزيائية واجتماعية - اقتصادية. كما أن النتيحتين ١-٢ و ٢-٢ يمكن النظر فيهما بشكل مترام، أي باستعمال مؤشر واحد للنتيحتين.

٣٤- واقترح بعض المشاركين أنه سواء تضمنت مراجعة برامج العمل الوطنية أم لم تتضمن النظر في المعلومات الأساسية البيوفيزيائية والاجتماعية - الاقتصادية، ينبغي مراجعة المعلومات. وتحديد خطوط أساسية مشتركة بين جميع البلدان المتأثرة، لاستعمالها في تقييم مراجعة برامج العمل الوطنية، لن يكون أمراً سهلاً. ويمكن أن تشير الخطوط الأساسية إلى عدد من المؤشرات المتفق عليها إقليمياً مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر التنمية البشرية، وعدد المناطق المحمية، وما إلى ذلك.

٣٥- واعتراض بعض الأطراف على أنه بما أن تنفيذ برامج العمل الوطنية يتطلب عدداً من التدابير المؤسسية والتشريعية والتنظيمية، بما في ذلك التمويل، ينبغي وضع خطوط أساسية معينة ومتفاوتة. ويمكن تحديد خط الأساس البيوفيزيائي من حيث القدرة الإنتاجية للمنطقة باستعمال مؤشرات إنتاج مناخية وزراعية. كما ينبغي أن يشمل خط الأساس الاجتماعي - الاقتصادي معلومات عن مستويات الدخل في مناطق ذات قدرات إنتاجية محددة.

٣٦- وينبغي كذلك تقييم مدى التصحر/تردي الأراضي في البلدان المتأثرة وأهمية برامج العمل الوطنية في إطار الخطط والسياسات الإنمائية الداخلية. وسوف تشمل الخطط القطاعية والاستثمارية ذات الصلة معلومات عن مستويات الدخل الإقليمية وعن الصلات بين خطط الاستثمار في شتى القطاعات الاقتصادية.

النتيجة ٢-٣: قيام البلدان الأطراف المتأثرة بإدراج برامج عملها الوطنية ومساءل الإدارة المستدامة للأراضي وتردي الأراضي في تخطيط التنمية وفي غيرها من الخطط والسياسات العامة القطاعية والاستثمارية.

٣٧- اعترض بعض الأطراف على أن النتيحتين ٢-٢ و ٣-٢ يتداخل كل منهما مع الآخر بصورة فعلية، وينبغي الجمع بينهما والتعامل معهما بمؤشر واحد. واقترحت أطراف أخرى أن تركز مؤشرات النتيجة ٢-٢ على مراجعة برامج العمل الوطنية، وأن تركز مؤشرات النتيجة ٣-٢ على إدماج تلك البرامج في تخطيط التنمية بصورة عامة.

مشروع المؤشر نون - ٦: عدد البلدان الأطراف المتقدمة ووكالاتها الإنمائية الثنائية التي تطبق معلم اتفاقية مكافحة التصحر (باعتباره جزءاً من معالم ريو التي وضعتها منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي) لانتقاء أنشطتها في مجال المعونة في ضوء أهداف الاتفاقية.

٣٨- وقد وُجّهت لمشروع المؤشر هذا تعليقات انتقدت بشدة صلته بالنتيجة ٢-٣. واعتبرته بعض البلدان مناسب بشكل أكبر للنتيجة ٢-٤.

٣٩- وإذا تقرر معالجة النتيجتين ٢-٢ و ٢-٣ بمؤشر واحد، يمكن أن يجسد هذا المؤشر انتقال هيئات حكومية محددة ببرامج العمل الوطنية إلى مرحلة التشغيل، وذلك عن طريق برامج مدرجة في الميزانية ومصنفة زمنياً.

٤٠- وقدم عدد من الصياغات الجديدة لهذا المؤشر هي: "عدد البلدان المتأثرة التي أبلغت عن أولويات الإدارة المستدامة للأراضي والتي أدمجت أولويات برامج عملها الوطنية في تخطيط التنمية والخطط والسياسات القطاعية والاستثمارية"، و"الإبلاغ عن الأنشطة والمسائل الوطنية المدججة في خطط وسياسات التنمية الوطنية كنسبة مئوية من مجموع المسائل المبلغ عنها في برامج العمل الوطنية، مع الإشارة إلى القيود والحواجز".

٤١- وأعرب أحد البلدان عن الحاجة إلى توضيح أفضل لأنشطة المعونة التي تهدف إلى منع تردي الأراضي، وذلك لأن "الأراضي" و"تردي الأراضي" لهما تعريفان مختلفان في سياسات الأطراف المتقدمة المتصلة بالمعونة، وقد لا يكون هذان التعريفان متسقين دائماً مع التعريف الوارد في الاتفاقية.

النتيجة ٢-٤: قيام البلدان الأطراف المتقدمة بتعميم مراعاة أهداف الاتفاقية وتدابير الإدارة المستدامة للأراضي في برامجها/مشاريعها للتعاون الإنمائي في سياق دعمها للخطط القطاعية والاستثمارية الوطنية.

مشروع المؤشر نون - ٧: عدد المبادرات التي تتخذها البلدان الأطراف المتقدمة في مجال التنمية والتي تضمّنها أهداف الاتفاقية.

٤٢- ودعا بعض المشاركين إلى تحديد "المبادرات الإنمائية" بوضوح عن طريق توفير المعلومات الخاصة بالاستثمار والمناطق المستهدفة والإطار الزمني ومدى استدامة المبادرات. وينبغي كذلك تعريف "الخطة الوطنية القطاعية والاستثمارية" بشكل أفضل. كما سيتطلب تطبيق هذا المؤشر مبادئ توجيهية ونماذج واضحة. ورأى بعض الأطراف أن تقييم الوثائق سيتطلب تحديد مجموعة من المعايير، كما سلطت الضوء على الصعوبة التي تواجه مسألة تحديد مصادر المعلومات ذات الصلة وجمع المواد اللازمة.

٤٣- وذكر بعض الأطراف أن هذا المؤشر سيكون تكراراً للمؤشر نون - ٦، وأوصت باستعمال مشروع المؤشر نون - ٦ للنتيجة ٢-٤.

النتيجة ٢-٥: اعتماد أو تعزيز تدابير متضافرة على صعيد برامج العمل المتعلقة بالتصحر/تردي الأراضي والتنوع البيولوجي وتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه، من أجل تحسين أثر تدابير التدخل.

٤٤- ومن أجل تفسير هذه النتيجة بشكل أفضل، اقترح إضافة كلمة "حفظ" قبل عبارة "التنوع البيئي". كما لوحظ كذلك أن هذه النتيجة تتعلق بمرحلة التخطيط وليس بمرحلة التنفيذ. وينبغي أن ينعكس هذا على المؤشر المختار.

مشروع المؤشر نون - ٨: عدد مبادرات جهود التنفيذ المشتركة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ واتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي/عدد برامج التكيف في المناطق الجافة التي يجر تنفيذها على الصعيد المحلي والوطني والتي تتضمن شقاً متعلقاً بالتصحر والتكيف.

٤٥ - ولاحظ أحد الأطراف أن مكافحة التصحر هي في الواقع جزء من تدابير التكيف، وأنه ينبغي صياغة المؤشر بشكل أفضل.

٤٦ - ومن أجل تطبيق هذا المؤشر تطبيقاً صحيحاً، فإن الإجراءات التي تتصدى بشكل متزامن للتصحر وحفظ التنوع البيولوجي، والتصحر والتكيف مع تغير المناخ و/أو التخفيف من آثاره ينبغي وضعها في قائمة وتصنيفها وفقاً لإسهامها في أهداف كل واحدة من الاتفاقيات (أي خدمات الإسهام في خفض تردي الأراضي، وزيادة بالوعات الكربون، والتكيف مع تغير المناخ، وحفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية). كما يجب كذلك معالجة المعلومات المتصلة بالإجراءات المحددة الأهداف وغير المباشرة بشكل مستقل.

٤٧ - ولتناول مسألة التآزر فيما بين الاتفاقيات بشكل ملائم، اقترح أن تشمل التقارير الوطنية فرعاً خاصاً يحتوي على تقييم لجميع الأنشطة المتصلة بتنفيذ الاتفاقيات الثلاثة مع الإشارة إلى مستوى ووظيفة وأثر المبادئ التآزرية التي طبقتها البلدان. ودعت أطراف أخرى إلى "تقديم تقارير مشتركة" عن التنفيذ التآزري للاتفاقيات الثلاثة.

٤٨ - وينبغي تقييم البرمجة الوطنية للتنفيذ المشترك للاتفاقيات الثلاثة وكذلك المنافع المتوقعة من كل واحدة منها من حيث الخدمات التي يمكن تقديمها. كما ينبغي أن تجسد النتائج والانجازات مراعاة تدفقات الاستثمار وعدد المستفيدين. وأشارت المشاركات إلى تدابير وآليات الدعم لتشجيع التنفيذ المشترك على الصعيدين الدولي والوطني. وفي حين أنه ستكون ثمة حاجة إلى تنسيق العمل على الصعيد القومي، بما في ذلك عن طريق آليات تنسيق محددة، ينبغي تحقيق التوزيع العادل للدعم من الأطراف المتقدمة.

٤٩ - وقُدمت توصية بأن يُقيّم حجم ومستوى التدخل عن طريق المؤشر التالي: "عدد وحجم مبادرات جهود التنفيذ المشتركة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ واتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي/عدد برامج التكيف في المناطق الجافة التي يجري تنفيذها على الصعيد المحلي والوطني والتي تتضمن شقاً متعلقاً بالتصحر والتكيف".

٥٠ - واقترح كذلك وضع مؤشرات فرعية مثل "عدد المرات التي يتناول فيها صراحة الإجراء و/أو التدبير المقترح بموجب اتفاقية مكافحة التصحر التكيف مع تغير المناخ/التخفيف من آثاره و/أو فقدان التنوع البيولوجي".

٥١ - وفضّل بعض الأطراف إجراء تقييم بسيط وقليل التكلفة للجهود المشتركة المتصلة باتفاقيات ريو عن طريق معالم ريو. وستطلب الأشكال الأخرى للتنفيذ المشترك على الصعيدين الوطني والمحلي عملاً كبيراً من جانب الأطراف المتأثرة.

٥٢ - ويمكن أن يكون أحد المؤشرات البسيطة غير المباشرة لهذه النتيجة كما يلي: "عدد المحافل التنفيذية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لتقاسم الخبرة من الاتفاقيات الثلاثة".

جيم - الهدف التنفيذي ٣: العلم والتكنولوجيا والمعرفة

النتيجة ٣-١: دعم الرصد الوطني للاتجاهات البيوفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية في البلدان المتأثرة وتقييم أوجه الضعف فيما يتعلق بذلك.

٥٣- ذكر أن الخطوة الأولى نحو تحسين قدرة البلدان على التعامل مع مسائل العلم والتكنولوجيا ستكون اعتماد إطار منطقي مشترك لمؤشرات الإبلاغ عن الحالات والاتجاهات البيوفيزيائية والاجتماعية - الاقتصادية.

٥٤- وفسر بعض الأطراف هذه النتيجة على أنها: "وضع نظام وطني لرصد مؤشرات العوامل المباشرة (البيوفيزيائية) وغير المباشرة (الاجتماعية - الاقتصادية والسياساتية) للتصحّر/تردي الأراضي والجفاف، ومؤسسة لتقييم نتائج الرصد وتقدير الاتجاهات في هذه العوامل وضمان عملها على الأجل الطويل".

٥٥- واقترحت أطراف أخرى أن المؤشرات الموضوعية للنتيجة ٣-٢ يمكن أن تشمل أيضاً النتيجة ٣-١.

مشروع المؤشر نون - ٩: عدد التقارير المقدمة من الأطراف المتأثرة إلى مؤتمر الأطراف/لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية (والمناحة لمقرري السياسات وغيرهم من المستعملين النهائيين) التي تتضمن معلومات بشأن الاتجاهات البيوفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية في البلدان المتأثرة.

مشروع المؤشر البديل نون - ٩^(٦): زيادة عدد البلدان المتأثرة التي تعرض تقاريرها الوطنية المتضمنة مؤشرات ذات صلة ونظام رصد فعال لتردي الأراضي والتصحّر.

٥٦- وجرى تناول مشكلة اعتماد نظم رصد ثابتة في البلدان المتأثرة من أجل الحصول على معلومات يمكن مقارنتها. ولا يمكن التغلب على الأوضاع وخطوط الأساس المحلية البيئية والاجتماعية المتعددة وكذلك تنوع القدرة الوطنية لقياس ورصد تردي الأراضي والتصحّر سوى عن طريق تقديم المعلومات ذات الصلة إلى جانب المنهجية المستعملة في الحصول عليها. وعليه فقد اقترح أن يُدمج في تعريف المؤشر نوع البيانات وبروتوكولات جمعها والمنهجية المستعملة في معالجتها. كما ينبغي استعمال مصادر البيانات نفسها بشكل ثابت، وفي حال تحديد مصادر جديدة يجب تقديم تحليل وتفسير موجزين للاختلافات المحتملة بين نوعي المعلومات.

٥٧- وبصرف النظر عن الكيان الوطني المكلف بعملية الرصد، رأت الأطراف أهمية الإشارة إلى كيفية ضمان استدامة أنشطة الرصد والتقييم طويلة الأجل والحفاظ عليها من حيث القدرات والموارد المطلوبة.

٥٨- واقترح أحد الأطراف البديل التالي لمشروع المؤشر نون - ٩: "عدد البلدان المتأثرة التي تعرض تقاريرها الوطنية المتضمنة مؤشرات ذات صلة ومتفق عليها ونظام رصد فعال لتردي الأراضي والتصحّر".

(٦) اقترح رئيس الفريق الحكومي الدولي العامل بين الدورات أيضاً "مؤشرات بديلة" لعدد من النتائج.

٥٩- وصيغت كذلك خيارات أخرى مثل: "زيادة عدد البلدان المتأثرة التي تعرض تقاريرها الوطنية المتضمنة مؤشرات ذات صلة ونظام رصد فعال لتردي الأراضي والتصحر" و"زيادة الأنشطة استناداً إلى المؤشرات ذات الصلة كما تجسدها التقارير القطرية (السنوية)".

النتيجة ٣-٢: وضع خط أساسي يستند إلى أقوى البيانات المتوافرة بشأن الاتجاهات البيوفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية وتنسيق النهج العلمية ذات الصلة تدريجياً.

٦٠- رأى بعض الأطراف أن هذه النتيجة ينبغي أن تكون النتيجة الأولى للهدف التنفيذي - ٣ لأنه من المطلوب من هذه الخطوط الأساسية أن ترصد أي نوع من التغييرات. وبناءً عليه ينبغي دمج النتيجتين ٣-٢ و ٣-١ ولكن تناولهما بشكل مستقل؛ أولاً يجب الاتفاق على العوامل التي سيجري تقييمها و المؤشرات المستعملة في هذا التقييم، كما يجب الاتفاق على زمن قياس هذه المؤشرات الذي سيحدد خط الأساس.

مشروع المؤشر نون - ١٠: عدد التقارير المعترف بها دولياً والمتعلقة بالاتجاهات البيوفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية.

مشروع المؤشر البديل نون - ١٠: زيادة عدد البلدان الأطراف التي تقدم تقارير بشأن مؤشرات موثوقة ذات صلة وما يرافقها من قيم مرجعية.

٦١- وكرر بعض الأطراف ما ذكره من أن تحقيق النتيجة ٣-٢ شرط لتحقيق النتيجة ٣-١. وبناءً على ذلك يمكن دمج مشروع المؤشرين نون - ٩ و نون - ١٠. وفضلت أطراف أخرى الإشارة إلى "التقارير الوطنية" بدلاً من "التقارير المعترف بها دولياً".

٦٢- وفي حين رأى بعض الأطراف أن البلدان فقط هي التي تقرر بشأن المعلومات التي تتضمنها التقارير الوطنية، فضلت أطراف أخرى وضع مبادئ توجيهية مشتركة تستند إلى التجربة القائمة لعمليات مماثلة. بيد أنه قد تم التوصل إلى بعض التوافق في الآراء في المشاركات فيما يخص وقت البداية لتحديد خطوط الأساس في استعراض تنفيذ الاستراتيجية، والذي ينبغي الموافقة عليه بصورة مشتركة. وأعربت بلدان أخرى عن رأيها في أنه يجب الوصول إلى اتفاق بشأن مجموعة من المؤشرات الرئيسية، بما في ذلك تعريف الإطار المرجعي، بوصفه شرطاً للقيام بعملية الاستعراض. وينبغي أن يراعي المؤشر المختار خطوط الأساس الوطنية والمحاولات الوطنية لتحقيق المواءمة بين النهج العلمية.

٦٣- وقد صاغ أحد الأطراف مؤشراً بديلاً هو: "قيام لجنة العلم والتكنولوجيا بجمع وتحليل التقارير القطرية، المتعلقة بالبيانات التي تم جمعها وإدماجها في معلومات خط أساس على الصعيد الوطني، وكذلك التقييمات التي أجريت في السنوات التالية، وذلك لغرض صياغتها واستعراضها ونشرها على الصعيد الدولي".

النتيجة ٣-٣: تحسين معرفة العوامل البيوفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية وتفاعلاتها في المناطق المتأثرة بهدف تحسين اتخاذ القرارات.

٦٤- تساءل بعض الأطراف عن أهمية النتيجة ٣-٣، إذ إن النتيجة ٣-٢ تهدف فعلاً للتمكين من تحسين عملية اتخاذ القرارات. وأوصت أطراف أخرى باستعمال المصطلحات بصورة ثابتة، وأبدت استغرابها بشأن ما إذا كانت

كلمة "factors" هنا مرادف لكلمة "driver". فالمعرفة الأساسية بالعوامل وتفاعلها موجودة فعلاً، وقد أوجزها وقيّمها تقييم النظم الإيكولوجية للألفية.

٦٥- وفسر طرف آخر هذه النتيجة كآلي: "اكتساب صانعي القرارات على جميع المستويات معرفة بالعوامل المباشرة (البيوفيزيائية) وغير المباشرة (الاجتماعية - الاقتصادية والسياساتية) للتصحر/تردي الأراضي والجفاف وتفاعلاتها. وبالتالي تتحسن قدرتهم على التصدي للتصحر بفعالية".

٦٦- ووردت الإشارة كذلك إلى أنه يمكن تحديد نتيجة أولية هي: "تخطيط وتنفيذ حملات إذكاء الوعي وبرامج التثقيف بعوامل التصحر وتفاعلاتها التي تستهدف صانعي القرارات على جميع المستويات"، يكون المؤشر المعني مباشراً بالنسبة لها.

مشروع المؤشر نون - ١١: النسبة المئوية لصانعي القرارات على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني الذين يمكنهم شرح التفاعلات بين العوامل البيوفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية.

مشروع المؤشر البديل نون - ١١: إنشاء نظام إدارة المعلومات التابع للجنة العلم والتكنولوجيا واستعماله؛ تلبية احتياجات المستعملين لشبكات البرامج المواضيعية؛ وعدد التقارير العلمية والورقات المنشورة وعدد الخبراء والعلماء والشبكات والهيئات التي تتناول مسألة التفاعل بين العوامل البيوفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية في المناطق المتأثرة؛ وتوافر إجراءات اتخاذ القرار وتوافر الأطر المؤسسية والتشريعية.

٦٧- ورأى أحد الأطراف أنه، وقبل تطبيق مشروع المؤشر نون - ١١، يجب تحديد ووصف وتقييم القوى المحركة ومدى أهميتها. فوصف دراسات الحالات والتجارب الناجحة ستمكّن من إتمام عملية صنع القرار بشكل أفضل. وسيطلب هذا مجموعة من المعايير لتحديد الموجز الوصفي للمكلفين بهذه المهام. وعلاوة على ذلك، سترتب عليه جهد لبناء القدرات الوطنية من أجل الوفاء بهذه المهام. وهذا المؤشر واجب التطبيق على المدى المتوسط.

٦٨- وعُرض عدد من البدائل مثل: "المعلومات المتعلقة بالعوامل البيوفيزيائية والاجتماعية - الاقتصادية متاحة ويستعملها صانعو القرارات على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني"، و"عدد التقارير العلمية والورقات المنشورة والشبكات والهيئات واللجان التي تتناول مسألة التفاعل بين العوامل البيوفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية في المناطق المتأثرة وعملية اتخاذ القرار وتوافر التشريعات وثيقة الصلة بالموضوع" و"عدد التقارير العلمية والورقات المنشورة وعدد الخبراء والعلماء والشبكات والهيئات التي تتناول مسألة التفاعل بين العوامل البيوفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية في المناطق المتأثرة" و"توافر إجراءات اتخاذ القرار وتوافر الأطر المؤسسية والتشريعية" و"عمل تحسينات في التدابير عن طريق إجراء مقارنات بين دولة وأخرى على فترات وتحديد التغييرات الإيجابية في الاتجاه"، و"برامج العمل الوطنية وخطط المشاريع التي تتناول التصحر تجسد المعرفة بالقوى المحركة المختلفة للتصحر وتفاعلاتها".

النتيجة ٣-٤: تحسين معرفة التفاعلات بين التكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثار الجفاف واستصلاح الأراضي المتردية في المناطق المتأثرة لإتاحة وضع أدوات للمساعدة في اتخاذ القرارات.

٦٩- كان بعض البلدان يفضل إضافة عبارة "والتخفيف من آثاره" بعد عبارة "التكيف مع تغير المناخ". كما تساءلت تلك البلدان عن مصطلح "restoration" وكانت تفضل الإشارة إلى "منع التصحر" و"استصلاح (rehabilitation) الأراضي المتردية". كما لوحظ أن الصيغة "في الأراضي المتأثرة" تنطوي على تكرار.

مشروع المؤشر نون - ١٢: النسبة المئوية لمقرري السياسات على الصُّعد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني الذين يمكنهم شرح التفاعلات بين التكيف مع تغير المناخ، وتخفيف آثار الجفاف، واستصلاح الأراضي المتردية في المناطق المتأثرة.

مشروع المؤشر البديل نون - ١٢: عدد التقارير العلمية والورقات المنشورة التي تتناول مسألة العلاقة السببية بين العوامل البيوفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية في المناطق المتأثرة؛ وجود المبادئ التوجيهية للممارسات الجيدة المتعلقة بمنع حدوث ترددي الأراضي وباستصلاحها وإتاحة الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة بذلك.

٧٠- ويرى بعض الأطراف، بصورة عامة، أن مشاريع المؤشرات المتصلة بالنتيجتين ٣-٣ و ٣-٤ ليست مفيدة لقياس التحسن في المعرفة مباشرة، ولكنها مفيدة من حيث نقل المعرفة إلى صانعي القرارات. ومن الأفضل أن تتناول المؤشرات البديلة النتيجة ٣-٤ باستثناء المؤشر البديل الذي يشير إلى "العلاقة السببية بين العوامل البيوفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية" الذي اعتُبر غير ذي صلة بالنتيجة.

٧١- وعلى العكس من ذلك، اقترح أحد الأطراف مؤشراً بديلاً آخر هو: "زيادة عدد التقارير العلمية والأوراق المنشورة التي تتناول العلاقة السببية بين التكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثار الجفاف واستصلاح الأراضي المتردية في المناطق المتأثرة لإتاحة وضع أدوات للمساعدة في اتخاذ القرارات".

٧٢- وفضلت أطراف أخرى المؤشر الأصلي الذي يستند إلى التوثيق المحلي والإقليمي والعالمي لأنه موجه نحو الأثر بدرجة أكبر من المؤشرات البديلة. ويوجد الكثير من المنشورات، ولكنها ربما كانت ضعيفة الأثر، ومن الصعب تفسيرها وليست محددة الهدف.

٧٣- واقترح بعض البلدان تحسين المؤشرات البديلة لكي تصبح موجهة نحو الأثر بشكل أكبر، مثلاً: "عدد التقارير العلمية والورقات المنشورة - التي تُوزع في الأوساط غير العلمية - والتي تتناول مسألة العلاقة السببية بين العوامل البيوفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية في المناطق المتأثرة"؛ و"وجود المبادئ التوجيهية للممارسات الجيدة المتعلقة بمنع حدوث ترددي الأراضي وباستصلاحها وبالأنشطة الاقتصادية ذات الصلة بذلك، واستخدامها للمساعدة في اتخاذ القرار".

٧٤- ويرى بعض الأطراف أنه لا يوجد سبب لاختيار مؤشر واحد من بين المؤشرات المقترحة لأنها قد تكون جميعها ذات صلة حسب الحالة الخاصة بكل بلد. فقد يكون من المناسب وضع مؤشر جديد لقياس التحسن في المعرفة بالمسائل البيوفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية، والتفاعلات فيما بينها بما في ذلك إجراءات التكيف مع تغير المناخ، والتخفيف من آثار الجفاف، وما إلى ذلك. وفي الحقيقة، يبدو أن مشاريع المؤشرات للنتيجتين ٣-٣ و ٣-٤ لا تقيس سوى نقل المعرفة إلى مقرري السياسات.

٧٥- وذكُر أن موضوع المبادئ التوجيهية للممارسات الجيدة لمنع ترددي الأراضي واستصلاحها والأنشطة الاقتصادية ذات الصلة قد تطرقت له بصورة جزئية تقارير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ.

النتيجة ٣-٥: توافر نظم فعالة لتشاطر المعرفة، بما فيها المعرفة التقليدية، على الصُّعد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني بهدف دعم مقرري السياسات والمستعملين النهائيين، ويشمل ذلك تحديد ونشر أفضل الممارسات والتجارب الناجحة.

المؤشر نون - ١٣: النسبة المئوية لصانعي القرارات على الصُّعد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني الذين يمكنهم الحديث عن أفضل الممارسات والتجارب الناجحة في مجال مكافحة التصحر/تردي الأراضي.

٧٦- وأشار بعض الأطراف إلى التناقض في استخدام المصطلحات ("مقررو السياسات والمستعملون النهائيون" مقابل "صانعو القرارات"). ودعت أطراف أخرى إلى توضيح عبارة "نظم تشاطر المعرفة"، والتي يمكن أن تشمل الاجتماعات والحلقات الدراسية وحلقات العمل وكذلك المنشورات وتحديث المعلومات على صفحات شبكة الإنترنت، وغير ذلك. كما لاحظت الأطراف أيضاً أن وجود هذه النظم لا يعني أنه يجري تشاطر المعرفة بشكل فعال، وطالبت بمؤشرات موجهة نحو العمل بشكل أكبر.

٧٧- ورأى العديد من الأطراف أن هذا المؤشر غير عملي لأن تحديد النسبة المئوية لصانعي القرارات سيكون أمراً صعباً ومكلفاً للغاية.

٧٨- ورأى بعض الأطراف أن المؤشر غير المباشر يخدم الغرض بشكل أفضل. ويمكن تقييم الاستعمال الفعلي للمعرفة ذات الصلة عن طريق الزيارات الميدانية أو التقارير المحددة. كما ينبغي تقييم فعالية الممارسة من حيث التكلفة وتوافر الموارد قبل أي استعراض.

٧٩- وطالبت أطراف أخرى بمشاركة لجنة العلم والتكنولوجيا بفعالية أكبر في هذا الميدان عن طريق تحديد وتقييم نظم تشاطر المعرفة الأوثق صلة بمسألة التصحر. وينبغي إدراج المعلومات الخاصة بهذه المسألة في المصادر الرسمية (التقارير الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، وبرامج العمل الوطنية، وما إلى ذلك).

٨٠- وقد اقترح عدد من المؤشرات البديلة مثل: "النسبة المئوية لصانعي القرارات على الصُّعد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني الذين يعتبرون نظم تشاطر المعرفة فعالة"، و"إبلاغ لجنة العلم والتكنولوجيا بجميع نظم تشاطر المعرفة العاملة أو الجديدة على مختلف مستويات المعرفة التقليدية، والمستعملين النهائيين، والممارسات الجيدة والتجارب الناجحة الخاصة بمكافحة التصحر وتردي الأراضي، إلى جانب عدد صانعي القرارات الملمين بنظم تشاطر المعلومات هذه والذين استعملوها"، و"عدد المحافل المنشأة بصفة دائمة العاملة"، و"النسبة المئوية لأفراد المجتمع على الصعيد الوطني الذين لديهم معرفة أفضل الممارسات، وخاصة فيما يتعلق بالمعرفة التقليدية"، و"النسبة المئوية لأفراد المجتمع الذين يطبقون أفضل الممارسات".

النتيجة ٣-٦: انخراط الشبكات والمؤسسات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة بموضوع التصحر/تردي الأراضي والجفاف في دعم تنفيذ الاتفاقية.

مشروع المؤشر نون - ١٤: عدد ونوع ومجال اختصاص المؤسسات والمنظمات والشبكات العلمية والتكنولوجية العاملة في مجال معرفي محدد لدعم الاتفاقية.

مشروع المؤشر البديل نون - ١٤: وجود منظمة محددة ومعروفة على نطاق واسع تعمل كمنبر لنقل المعرفة والتكنولوجيا على الصعيد الإقليمي.

٨١- اختلفت الآراء بعض الشيء بشأن هذا المؤشر. فقد نزع عدد من البلدان إلى دعم المؤشر البديل، في حين رأى عدد قليل من البلدان أن الحكم على منظمة ما بأنها "معروفة على نطاق واسع" أم لا سيكون حكماً غير موضوعي. كما ذكر أن لجنة العلم والتكنولوجيا ظلت بالفعل مشاركة في "الدراسة الاستقصائية الخاصة بالشبكات" والتي ثبت أنها مكلفة جدا وذات فائدة محدودة. ورأت أطراف أخرى أن المؤشر ينبغي أن يكون مباشراً بشكل أكبر وأن يتناول "العدد المتزايد من مؤسسات البحث... المشاركة في بحوث كلفتها بها لجنة العلم والتكنولوجيا".

٨٢- وعارضت بلدان بعينها فكرة استعمال "حجم القائمة" كمؤشر، وفضلت الحصول على معلومات وثيقة عن الأنشطة التي اضطلعت بها هذه الشبكات والمنظمات (على نحو مماثل لصياغة مشروع المؤشر نون - ١٠).

٨٣- واقترح عدد من المؤشرات البديلة مثل: "عدد الإشارات التي وردت في التقارير والقرارات الخاصة بالاتفاقية إلى هذه المعرفة المحددة (المنشورات، والدراسات، وما إلى ذلك) التي تتشاورها هذه الشبكات أو تبثها"، و"الصناديق التي تستهدفها المنظمات العملية لغرض مسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف"، و"التكنولوجيات والدراسات التي أتاحتها المنظمات العلمية"، و"عدد ونوع ومجال اختصاص المؤسسات والمنظمات العلمية والتكنولوجية التي تستعمل وتتعامل مع شبكات متصلة بالتصحر/تردي الأراضي لدعم تنفيذ الاتفاقية".

دال - الهدف التنفيذي ٤: بناء القدرات

النتيجة ٤-١: قيام البلدان التي أجرت التقييم الذاتي للقدرات الوطنية بتنفيذ خطط العمل المترتبة على ذلك بهدف تطوير القدرات اللازمة على المستوى الفردي والمؤسسي والنظمي لتناول مسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف على الصعيدين الوطني والمحلي.

٨٤- أعرب بعض البلدان عن رأيه في أن التقييم الذاتي للقدرات الوطنية ليس بالضرورة الأداة المناسبة لمعرفة احتياجات البلدان المتأثرة من القدرات وتلبية ما يتصل منها بمسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف؛ كما ذكرت أن مرفق البيئة العالمية يقدم دعماً محدوداً للغاية لبناء القدرات على الصعيد المحلي.

مشروع المؤشر نون - ١٥: عدد البلدان التي تنفذ خطط عمل للتقييم الذاتي للقدرات الوطنية.

٨٥- وفضل عدد من البلدان دمج مشروع المؤشرين نون - ١٥ و نون - ١٦. وبالتالي يمكن التغاضي عن النتيجة ٤-٢.

٨٦- وفي هذا الصدد، اقترح أحد الأطراف أنه لو كانت النتيجة ٤-١ كالاتي: "نفذت البلدان عملية التقييم الذاتي وحددت احتياجاتها من القدرات لتناول مسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف"، فإن المؤشر سيكون: "عدد البلدان التي نفذت عملية التقييم الذاتي لاحتياجاتها من القدرات لتناول مسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف، والتي ذكرت في تقاريرها المنهجيات التي اتبعتها في هذا التقييم (بما في ذلك عدة منهجيات من بينها التقييم الذاتي للقدرات الوطنية) ونتائج التقييم". ونتيجة لذلك سيكون نص النتيجة ٤-٢ كما يلي: "بناء على تحديد البلدان لاحتياجاتها في مجال بناء

القدرات فقد قامت بمعالجة هذه الاحتياجات بغية التصدي بشكل فعال لمشاكل التصحر/تردي الأراضي والجفاف"، كما أن المؤشر المتصل بذلك سيكون: "عدد البلدان المنخرطة في بناء قدراتها، حسبما ورد في تقاريرها الوطنية التي تتضمن معلومات عن الإجراءات المحددة المتخذة والموارد المستثمرة".

٨٧- وفي حالة عدم اكتمال التقييم الذاتي للقدرات الوطنية، ينبغي أن يراعي المؤشر كذلك مستوى التنفيذ، بما في ذلك عدد الأنشطة المضطلع بها وطبيعتها (مشاريع، سياسات، شراكات، الخ) والنتائج المحققة. وقد اقترحت وسائل أخرى للتحقق.

٨٨- واقترحت أطراف أخرى أن يراعي المؤشر رصد تنفيذ خطط العمل ومستوى التنفيذ وكفاءته وفعالته والتحقق منه وإدراجه في التقارير. ولن تستطيع سوى عملية رصد جيدة التصميم مراعاة خصوصية كل بلد وتقييم ما إذا كانت تلبية احتياجاتها من القدرات ناجحة أم لا.

٨٩- واقترح تعديل مشروع المؤشر هذا ليصبح كالتالي: "عدد البلدان التي تطبق خطط عمل التقييم الذاتي للقدرات الوطنية وتُعد تقارير قطرية سنوية عن الخطوات المختلفة لتنفيذ عناصر خطة العمل".

٩٠- وأشارت مشاركات أخرى إلى الحاجة إلى تحديد "الاحتياجات من القدرات" بشكل أفضل من حيث الموظفين ومدى الخبرة الفنية نتيجة لتناول مسألة بناء القدرات. وأشار بعض البلدان إلى الحاجة إلى مؤشرات خاصة إضافية لهذا الغرض.

النتيجة ٤-٢: شروع البلدان التي لم يسبق لها أن أجرت تقييمات لاحتياجاتها المتعلقة بالقدرات في عمليات التقييم ذات الصلة بالموضوع من أجل تحديد ما تحتاج إليه من قدرات للتصدي للتصحر/تردي الأراضي والجفاف على الصعيدين الوطني والمحلي.

مشروع المؤشر نون - ١٦: عدد البلدان (التي ليس لها إجراء للتقييم الذاتي للقدرات الوطنية) التي تقوم بتنفيذ خطط عمل من أجل تطوير القدرات المحددة اللازمة للتصدي لمسائل التصحر/تردي الأراضي على الصعيدين الوطني والمحلي.

٩١- لاحظ بعض الأطراف أن "خطط العمل" في نص المؤشر أعلاه لا تشير إلى برامج العمل الوطنية، وإنما إلى إجراءات تحديد الاحتياجات من القدرات. ويحتاج كل إجراء إلى تعبئة موارد، ويمكن دعوة البلدان إلى الإبلاغ عن الموارد التي تمت تعبئتها من أجل تنفيذ العناصر المختلفة "للاستراتيجية"، ومصادر تلك الموارد.

٩٢- ويُعد التنفيذ الناجح لبرنامج العمل الوطني بمثابة برهان على قدرة البلد. والمطلوب هو مؤشرات لقياس مستوى النجاح في تنفيذ برنامج العمل الوطني. ورأى بعض الأطراف أن يراعي المؤشر النتائج التي حققتها المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى. وهكذا يمكن أن تكون وسائل التحقق الأخرى هي: خطط العمل، أو تقارير التنفيذ، أو قاعدة البيانات والتحليل الذي يتم إجراؤه على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي. ويمكن للمؤشر ألا يقيس الموارد المخصصة لتنفيذ خطة العمل فحسب، بل كذلك الإطار الزمني والجهود المبذولة لتحقيق الهدف المنشود (من حيث الجهات الفاعلة/المؤسسات أو القطاعات المشاركة).

٩٣- وذكرت أطراف أخرى أن "عملية التقييم" كما أُشير إليها في النتيجة ٤-٢ تشمل تقييم أثر التدابير والسياسات المتبعة من أجل تحسين قدرة الجماعات المحلية على التعامل مع التصحر/تردي الأراضي والجفاف، بما في ذلك إذكاء وعيها بالمخاطر وسبل التعامل مع هذه العمليات (حسب التعريف الوارد في المبادئ التوجيهية للتقييم الذاتي للقدرة الوطنية). وقد أُجري عدد من التقييمات وقُدمت توصيات بشأن هذا الموضوع. وعليه، ينبغي أن يستهدف المؤشر النتائج المحققة على الأرض.

٩٤- وقد اقترح مؤشر اختياري هو: "عدد البلدان (التي ليس لها إجراء للتقييم الذاتي للقدرة الوطنية) التي تقوم بعمليات التقييم ذات الصلة من أجل تحديد القدرات اللازمة للتصدي لمسائل التصحر/تردي الأراضي على الصعيدين الوطني والمحلي".

هاء - الهدف التنفيذي ٥: التمويل ونقل التكنولوجيا

٩٥- ذكر أحد الأطراف، في تعليق عام، أنه ينبغي أن تكون الآلية العالمية في موقف يتيح لها التحقق من صلاحية المؤشرات في إطار الهدف التنفيذي ٥، كما ينبغي مناقشتها ذلك.

النتيجة ٥-١: قيام البلدان الأطراف المتأثرة بوضع أطر متكاملة للاستثمار من أجل تعبئة الموارد الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف لزيادة فعالية وأثر تدابير التدخل.

مشروع المؤشر نون - ١٧: عدد البلدان الأطراف المتأثرة التي تتضمن خططها الإنمائية/أطرها الاستثمارية أداة لزيادة الموارد الوطنية والثنائية والمتعدد الأطراف من أجل مكافحة التصحر وتردي الأراضي.

٩٦- ورأى بعض البلدان أن عبارة "leveraging" (أي زيادة) تقتضي ضمناً تغيير الحالة الراهنة، وهكذا فإن الاتجاه - وجهته وأهميته - أمر حاسم وينبغي أن يجسده المؤشر. واقترح أن تقرر البلدان بشأن الأدوات التي تود استعمالها في الإبلاغ عن زيادة مواردها والأنشطة التي تستهدفها هذه الزيادة، في حين أنه ينبغي لها الإشارة إلى الأداة و/أو المنهجية المستعملة. وقد ذُكرت الحاجة إلى وضع خط أساس لهذا المؤشر في إحدى المشاركات. كما اقترح أن تؤخذ في الحسبان الأموال التي تتم إتاحتها عن طريق النهج المتبعة على نطاق القطاعات أو ممارسات دعم الميزانية.

٩٧- وينبغي أن تكون البيانات الخاصة بمجموع الاستثمارات السنوية متاحة على مستوى الكيان المسؤول عن تنفيذ الاتفاقية. وعلى الرغم من ذلك، توجد مشكلة في التمييز بين الاستثمار في مكافحة التصحر/تردي الأراضي والجفاف، والاستثمار الذي يتناول الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى. واقترح النظر في الكيفية التي تُعالج بها هذه المشكلة في القطاعات الأخرى.

٩٨- واقترح أحد الأطراف أن المؤشر نون - ١٧ ينبغي أن يكون مكماً للمؤشر نون - ١٨، إذا لم يشر سوى إلى حجم الموارد المالية. كما ينبغي أن يكون المؤشر هو حجم الموارد المالية المخصصة داخلياً لمكافحة التصحر/تردي الأراضي والجفاف.

النتيجة ٥-٢: تقديم البلدان الأطراف المتقدمة موارد مالية كبيرة وكافية وفي حينها وموارد يمكن التنبؤ بها دعماً للمبادرات المحلية الرامية إلى قلب اتجاه التصحر/تردي الأراضي ومنع حدوثه والتخفيف من آثار الجفاف.

مشروع المؤشر نون - ١٨: حجم الموارد المالية للتدابير الرامية إلى قلب اتجاه التصحر/تردي الأراضي ومنع حدوثه وتخفيف آثار الجفاف، التي تقدمها البلدان الأطراف المتقدمة وفقاً لالتزامات وخطط استثمار وجداول تسديد متفق عليها.

٩٩- أشار بعض الأطراف إلى أن المؤشر ينبغي ألا يوضح مبلغ الموارد المالية الموفرة فحسب، بل كذلك ما إذا كانت الموارد المالية الموفرة متطابقة مع برنامج العمل من حيث الحجم والوقت. وقد يتطلب هذا عمل تقييمات خاصة.

١٠٠- وأشار كذلك إلى أن البلدان الأطراف المتقدمة ينبغي أن تضمن تقاريرها أهداف المعونة الدولية التي تقدمها من أجل التنمية، والمشاريع الخاصة التي يجري تنفيذها والنتائج المتوقعة منها، ومجال النشاط، والسكان المعنيين. وينبغي توضيح مجموع مبلغ المعونة بكل من القيمة المطلقة (العملة المستعملة هي دولار الولايات المتحدة الأمريكية أو اليورو) وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وينبغي كذلك مراعاة الاستثمار غير المباشر.

١٠١- واعتبرت أطراف أخرى المؤشر واضحاً ومناسباً. فالمؤشر ينبغي أن يستند إلى متطلبات البلدان النامية من الموارد والتمويل المقدم من شركائها في التنمية، كما ينبغي أن يكون بسيطاً ومقروءاً بوضوح بقدر المستطاع. واقترحت أطراف أخرى إضافة مؤشر محدد للتمويل المقدم من مرفق البيئة العالمية.

١٠٢- ورأت أطراف أخرى ضرورة إجراء مزيد من التحليلات المتعمقة للتدفقات المالية، كما طلبت المساعدة من الآلية العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وذكر مراراً أن المؤشر ينبغي أن يميز التمويل المباشر من غير المباشر، وأن الأمر سيتطلب المزيد من المؤشرات المحددة. كما ينبغي مراعاة الأموال الجاهزة المتصلة بـ "المشاعات العالمية".

١٠٣- وينبغي أن تتيح المعلومات المتضمنة في هذا المؤشر فرصة تقييم التوزيع الجغرافي للموارد، على الأقل فيما يخص مصادر التمويل الأوثق صلة. وعلى العكس من ذلك، فإن تحديد الأطر المرجعية الكمية (من حيث مبلغ المعونة الإنمائية من الأطراف المتقدمة)، بصرف النظر عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المستقبلية، لن يكون أمراً مناسباً لأن الاتفاقية تنادي بتعبئة موارد مالية كافية وفي حينها ويمكن التنبؤ بها.

١٠٤- واقترحت إعادة صياغة المؤشر نون - ١٨ كما يلي: "حجم الموارد المالية للتدابير الرامية إلى قلب اتجاه التصحر/تردي الأراضي ومنع حدوثه وتخفيف آثار الجفاف، التي تقدمها البلدان الأطراف المتقدمة إلى البلدان الأطراف المتأثرة المشمولة بجميع مرفقات التنفيذ وفقاً لالتزامات وخطط استثمار وجداول تسديد متفق عليها".

النتيجة ٥-٣: بذل الأطراف مزيداً من الجهود لتعبئة الموارد المالية المقدمة من المؤسسات والمرافق والصناديق المالية الدولية، بما فيها مرفق البيئة العالمية، عن طريق الترويج لبرنامج الاتفاقية/الإدارة المستدامة للأراضي لدى مجالس إدارة هذه المؤسسات.

مشروع المؤشر نون - ١٩: عدد ونوع مصادر التمويل المخصص لمكافحة التصحر/تردي الأراضي التي تتيحها المؤسسات المالية والمرافق والصناديق الدولية، بما في ذلك مرفق البيئة العالمية.

١٠٥- اقترح تنقيح هذا المؤشر بهدف الإشارة إلى الإمكانيات والقيود المتصلة بالاستفادة من مرافق التمويل المالية الدولية من وجهة نظر البلدان الأطراف المتأثرة. وكما الحال في المؤشر نون - ١٨، رأى بعض الأطراف عدم ضرورة وجود خط أساس لهذا المؤشر؛ وعلى أية حال، سيكون وضع خط أساس صعباً للغاية.

١٠٦- وذكر أحد الأطراف أن "عدد ونوع مصادر التمويل" ليس مؤشراً مناسباً للتمويل المقدم من مرفق البيئة العالمية؛ فالتمويل المقدم من المرفق يستجيب لسياساته الاستثمارية والإدارية، بما في ذلك تقييم أدائه. ورأت أطراف أخرى أنه إذا تقرر التعامل مع مرفق البيئة العالمية بمؤشر محدد، ينبغي كذلك أن تكون للبنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية مؤشرات مستقلة. وذكر أحد الأطراف أن تقييم مصادر التمويل من غير مرفق البيئة العالمية يتضمن تقييم أنشطة الآلية العالمية؛ وعليه سيكون من الأفضل دمج هذا المؤشر مع المؤشر نون - ٢٠. ورأت أطراف أخرى أنه ينبغي بالمثل تقييم حجم الاستثمارات التي يسرها عمل الآلية العالمية.

النتيجة ٥-٤: تحديد مصادر مالية مبتكرة وآليات تمويل لمكافحة التصحر/تردي الأراضي وتخفيف آثار الجفاف، ويشمل ذلك القطاع الخاص، والآليات السوقية، والتجارة، ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، وغير ذلك من آليات التمويل المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره، وحفظ التنوع البيولوجي واستغلاله استغلالاً مستداماً، والحد من الفقر والجوع.

١٠٧- اقترح أحد الأطراف أنه من الأفضل إعادة صياغة هذه النتيجة ليكون نصها كالاتي: "تحديد مصادر مالية مبتكرة وآليات تمويل لمكافحة التصحر/تردي الأراضي وتخفيف آثار الجفاف، والتكيف، بهذه الطريقة، مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره وحفظ التنوع البيولوجي والحد من الفقر والجوع. وسيشارك في توفير هذه المصادر كذلك القطاع الخاص والآليات السوقية والتجارة ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، وغير ذلك من آليات التمويل المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره، وحفظ التنوع البيولوجي واستغلاله استغلالاً مستداماً، والحد من الفقر والجوع.

مشروع المؤشر نون - ٢٠: الحالات المبلغ عنها لنماذج مبتكرة (القطاع الخاص، والآليات السوقية/المعتمدة على السوق، والتجارة، ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، وغير ذلك) في تمويل جهود مكافحة تردي الأراضي أو التصحر

١٠٨- ووجد بعض الأطراف صعوبة في قبول تصنيف المصادر المالية على أنها مبتكرة في حين تتطلب زيادة التمويل أحياناً نهجاً جديدة ومتنوعة. وبالتالي، لا حاجة إلى أي نوع من هذا التصنيف.

١٠٩- وذكر أحد الأطراف أن المؤشر مناسب شريطة تمييز الإجراءات التي تتناول التصحر/تردي الأراضي والجفاف من تلك المتعلقة بأهداف اتفاقيات ريو الأخرى. وينبغي كذلك أن يكون المصدر وشروط وأحكام التمويل موضحة في التقرير الوطني. ويمكن أن يكون مستوى التمويل الخاص مؤشراً عاماً يتناول اتفاقيات ريو بصورة مشتركة. كما يمكن مراعاة الأموال الخاصة بالتكيف والتنمية.

النتيجة ٥-٥: تسهيل حصول البلدان الأطراف المتأثرة على التكنولوجيا عن طريق التمويل المناسب، والحوافز الاقتصادية والسياساتية الفعالة والدعم التقني، ولاسيما في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب.

مشروع المؤشر نون - ٢١: عدد ونوع تدابير الدعم التقني المتأني من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب.

١١٠- رأى أحد الأطراف أن هذه المعلومات يمكن إدراجها في مشروع المؤشر نون - ١٨. وشددت أطراف أخرى على أن الحوافز الاقتصادية والسياساتية وثيقة الصلة لدرجة أنها تتطلب مؤشرات مستقلة. وسيكون المؤشر ملائماً بشكل أكبر إذا أُضيفت عبارة "الحوافز المالية والاقتصادية والسياساتية" بعد "الدعم التقني".

١١١- وذكر كذلك أنه زيادة على كمية تدابير الدعم التقني، ينبغي مراعاة تكلفتها وفعاليتها. كما اقترح وضع مؤشر لتحديد مستوى الخبرة الفنية المحلية التي تم استعمالها أو تطويرها بوصفها وسيلة لنقل التكنولوجيا.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

١١٢- سيتمكن الاتفاق على مجموعة من المؤشرات المشتركة من رصد التصحر/تردي الأراضي والجفاف وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية على جميع المستويات، وذلك إذا استعمل في إطار نظام فعال لاستعراض ورصد الاتفاقية. وفي هذا الصدد، يجب أن يقود تحقيق الأهداف التنفيذية للاستراتيجية إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية. كما سيسهم هذا الاتفاق في التنفيذ الفعال للاتفاقية، وإيجاد أوجه للتآزر مع اتفاقيات ريو الأخرى.

١١٣- ينبغي موازنة وتعزيز دور الهيئات الفرعية لمؤتمر الأطراف على نحو يؤدي إلى وضع نظام متكامل للرصد والتقييم بهدف ضمان إقامة صلات دائمة بين الأهداف التنفيذية والاستراتيجية.

١١٤- وسيشتمل التقييم على تحديد مستوى التصدي للمشاكل وتحقيق الأهداف، في الوقت الذي يعمل فيه على ضبط السياسات والاستراتيجيات. ويبقى ضمان توافق السياسات والبرامج الوطنية مع التوجهات الرئيسية للاستراتيجية أمراً لا بد منه.

١١٥- قد ترغب لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في جلستها السابعة فيما يلي:

(أ) النظر في المشاركات المقدمة كتابة من الأطراف بشأن مشاريع المؤشرات للأهداف التنفيذية للاستراتيجية، وتبادل الآراء في الدورة السابعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، وتقديم توصيات محددة الأهداف عن خصوصية المؤشرات وأهميتها وقابليتها للتطبيق؛

(ب) الطلب إلى الأمانة موازنة آراء الأطراف وإعداد وثيقة موحدة عن مجموعة من مؤشرات الأداء، بما في ذلك عن طريق الخبرة الفنية المتخصصة حسب الاقتضاء، لكي تنظر فيها اللجنة في دورتها الثامنة؛

(ج) الطلب إلى الأمانة أن تراعي، في إعداد الوثيقة الموحدة، العمل السابق المضطلع به بشأن هذه الموضوع في إطار عملية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بما في ذلك على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية، بالإضافة إلى مؤشرات الأثر للأهداف الرئيسية للاستراتيجية كما ناقشتها لجنة العلم والتكنولوجيا وللعناصر الأخرى لنظام الاستعراض والرصد المقترح، ومداولات الدورة السابعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية؛

(د) الطلب إلى الأمانة أن تستفيد، بدعم من المنظمات الدولية المعنية، من المنهجيات التي تحظى بالقبول المشترك^(٧) لتقييم مشاريع المؤشرات هذه، وأن تقدم المعلومات الكاملة عن قابليتها للتطبيق، وأن تسعى لتحقيق المواءمة مع ممارسات التقييم للإدارة المستدامة للأراضي؛

(هـ) دعوة مكتب لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية إلى أن يساعد، وفقاً لولايته، في إعداد هذه الوثيقة الموحدة بهدف تعميم النتائج ومشروع التوصيات الواردة فيها، ولتيسير تحقيق توافق آراء الأطراف في الوقت المناسب لاستعراض الوثيقة في الدورتين الثامنة والتاسعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية.

— — — — —

(٧) يمكن، مثلاً، تطبيق تقييم محدد وقابل للقياس ويمكن تحقيقه وذي صلة ومحدد المدة الزمنية.